

دراسة تحليلية للكشف عن إمكانية إسهام المصارف التجارية الخاصة في سورية في تمويل الاستثمار في مرحلة إعادة الإعمار باستخدام مؤشرات تقييم الأداء المالي

* د. حنان ضاهر

(الإيداع: 15 آذار 2020 ، القبول: 23 حزيران 2020)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة عدد من مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية التقليدية الخاصة الملخص: العاملة في سورية للتعرف ما إذا كانت هذه المصارف لا تزال تتمتع بسيولة وملاءة جيدة حسب المعايير الدولية، وكذلك للتعرف على ربحيتها؛ ومن ثم التعرف إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها في تمويل المشروعات العامة والخاصة بالقروض والتسهيلات الائتمانية في مرحلة إعادة إعمار ما دمرته الحرب لتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات من القوائم المالية للمصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال الفترة الممتدة من 2009 وحتى 2017. ومن ثم تم استخراج عدد من النسب المالية مثل نسبة الرصيد النقدي ونسبة التوظيف، نسبة الملاءة المالية، معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. ومن ثم مقارنة هذه النسب مع نسب مرجعية للحكم على سلامة الوضع المالي للمصارف المدروسة.

لقد أظهرت نتائج الدراسة أن المصارف المدروسة تتمتع بملاءة جيدة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لنسبة الملاءة المالية 20%. وبالنسبة لربحية المصارف المدروسة تبين أنها منخفضة جداً، فقد بينت النتائج تدني معدلي العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، فقد بلغ متوسط هذين المعدلين على التوالي 2.4%، 9.4%. أما بالنسبة لنسب السيولة فقد أظهرت النتائج احتفاظ المصارف بنسب مرتفعة من السيولة خلال فترة الأزمة.

الكلمات المفتاحية: إعادة الإعمار، الملاءة المالية، الربحية، السيولة، التمويل، الاستثمار.

* أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

An Analytical Study to Reveal the Possibility of the Contribution of Privat Commercial Banks in Syria in Financing Investment in the Reconstruction Phase, Using Financial Performance Evaluation Indicators

Dr. Hanan Daher*

(Received:15 March2020 ,Accepted: 23 June 2020)

Abstract:

This research aims to study a number of indicators of the financial performance of traditional private commercial banks operating in Syria to identify whether these banks still has good liquidity and solvency according to international standards. It also aims to identify its profitability, and then to know how to rely on it to finance public and private projects with loans and credit facilities in the reconstruction phase which was destroyed by the war.

To achieve this goal, data was collected from the financial statements of the traditional private commercial banks operating in Syria during the period from 2009 to 2017. Then a number of financial ratios were extracted such as Cash Ratio and the employment ratio, the financial solvency ratio, the rate of return on Assets and the rate of return on equity. And then compare these ratios with reference ratios to judge the soundness of the financial position of the studied banks.

The results of the study showed that the studied banks have good solvency, with the mathematical average of the solvency ratio reaching 20%. As for the profitability of the studied banks, it was found that they are very low, as the results showed a low rate of return on assets and rate of return on property rights. The average of these rates, respectively, was 2.4%, 9.4%. As for liquidity ratios, the results showed that banks maintained high levels of liquidity during the crisis period.

Keywords: Reconstruction, Profitability, Liquidity, Financing, Investment.

*Asistant Professor in Finance and Banking Department, Faculty of Economics, Tishreen University.

I - المقدمة

يُعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الاقتصادية الهامة التي تؤدي دوراً أساسياً في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد، وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل وتوجيه المدخرات للمساهمة في تكوين رأس مال المشاريع في كافة المجالات كالزراعة والصناعة والتجارة، وقدرته على حشد الودائع حيث يقوم بدور الوسيط بين المقرضين والمقترضين وتقديم الودائع للجمهور وذلك على شكل قروض تقدم لتمويل المشاريع الاستثمارية. إن النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية يستلزم إيلاء المشاريع الاستثمارية أولوية من حيث توفير التمويل اللازم لها، وذلك باعتبارها من أفضل الوسائل لاستغلال الطاقات البشرية والمالية والطبيعية، كما أنها تعد مخرجاً للكثير من الأزمات الاقتصادية التي تواجهها الدول. فالاستثمار يؤدي إلى خلق فرص عمل وبالتالي يساعد في حل أعقد المشاكل الاجتماعية والمتمثلة في البطالة، كما أنه يساعد في دفع عجلة الإنتاج وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذا يقلل من حاجة الدول إلى الاستيراد، ويساعد على توفير القطع الأجنبي، وبالتالي الحد من العجز في ميزان المدفوعات وكل ذلك ينعكس على تحسين المستوى المعيشي للمواطن. فالتمويل قد يكون ذاتياً عن طريق التدفقات النقدية التي يحققها المشروع الاستثماري، وقد يكون داخلياً أو محلياً عن طريق مختلف الهيئات المالية في الدولة ومن ضمنها المصارف التجارية، وقد يكون خارجياً عن طريق اللجوء إلى الاقتراض من الحكومات والهيئات الدولية. إن الاقتصاد السوري يعاني أزمة حادة وتراجعاً كبيراً وديوناً متراكمة ونقصاً في العملات الصعبة بسبب الحرب الطاحنة التي بدأت مطلع عام 2011 ولا زالت مستمرة حتى الآن وطالت مختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، ودمرت جزء كبير من البنى التحتية من طرق وجسور ومحطات إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة والمياه والمرافق الحيوية، والممتلكات العامة والخاصة وأثرت على معدلات التنمية، وأدت إلى تراجع حاد في القدرة المعيشية للمواطنين السوريين، وبالتالي انخفاض معدلات الادخار التي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار. وبحسب التقارير الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا" التابعة للأمم المتحدة فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليسجل نمواً سلبياً 4.9% - في العام 2011. وبين عامي 2012 و2013 قدر حجم الانخفاض بـ 30% و 36% على التوالي. كما شهد قطاع الخدمات تدهوراً ملحوظاً منذ بداية الأزمة وبشكل خاص قطاع النقل، البناء والتشييد، والسياحة نتيجة الأوضاع الأمنية. كما انخفضت الخدمات المصرفية بسبب العقوبات التي شملت القطاع المصرفي (Gobat, 2016). كما أن قطاع الزراعة تعرض للضرر، حيث انكمش بمتوسط قدره 16% منذ بداية 2011 وذلك نتيجة تقلص المساحات المزروعة، وتدهور الإنتاج الحيواني والنباتي وارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج (Escwa, 2016). كما أن القطاع المصرفي هو الآخر تعرض للعديد من المخاطر والتي يأتي في مقدمتها المخاطر الائتمانية، حيث ارتفعت نسبة القروض المتعثرة مما تسبب في خسائر كبيرة. بالرغم من ذلك لا يزال هذا القطاع يتمتع بقاعدة رأسمالية قوية، وكذلك فائض سيولة مرتفع. في الوقت الذي بدأت فيه الحرب تضع أوزارها بشكل تدريجي ومع ظهور بوارق حل سياسي بدأ ملف إعادة الإعمار في سورية يحظى باهتمام واسع من قبل الحكومة ومن قبل جهات عربية ودولية. كما بدأت الجهود تتكشف لتقدير الحجم الهائل من التكاليف التي تتطلبها هذه المرحلة، وتحديد مصادر التمويل المحتملة. ونظراً للإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها القطاع المصرفي الخاص كان لا بد من أن تتجه إليه الأنظار للتعرف على الدور الذي يمكن أن يؤديه في تمويل مشاريع التنمية في هذه المرحلة. ويأتي هذا البحث في إطار الجهود المبذولة للبحث عن مصادر مناسبة لتمويل المشاريع الاستثمارية في مرحلة إعادة الإعمار ليلتص الضوء على الأداء المالي للمصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية بوصفها أحد أهم المصادر المحتملة للتمويل في المرحلة المقبلة. فمن خلاله سيتم دراسة عدد من المؤشرات التي تبين سلامة هذه المصارف من عدمها وبالتالي التعرف على إمكانيات مشاركتها في ردف مشاريع التنمية في مرحلة إعادة الإعمار.

2- الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1. دراسة (نادية، 2015) بعنوان: دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (شبكة الاستغلال)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مصادر التمويل المختلفة المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية، كما هدفت إلى دراسة مكونات مناخ الاستثمار في الجزائر وتحليل هذه المكونات، والتعرف على مراحل منح القروض الاستثمارية. لتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. حيث عرضت الدراسة الدراسات المالية التي يتم القيام بها للمشروعات طالبة القرض وتضمنت: التحقق من الميزانيات المالية المقدمة وحساب بعض النسب المعتمدة لدى البنك الوطني الجزائري كالقدرة على التمويل الذاتي والتي يتم التعبير عنها بالعلاقة القدرة على التمويل الذاتي = نتيجة الدورة + مخصصات الاهتلاك. مدة استرداد القرض، مدة استرداد قيمة المشروع. توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية تساهم فعلاً في تمويل المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال تقديم القروض للعملاء ومواكبة التطورات التكنولوجية التي تجعل للبنك مكانة تتماشى مع التطورات في الدول الكبرى.

2. دراسة (حمزة، 2015) بعنوان: الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ماهية التمويل وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وتحديد مصادر التمويل والتعرف على ماهيتها. كما هدفت إلى دراسة كفاءة الجهاز المصرفي من خلال بعض المؤشرات وذلك خلال الفترة 2000-2011. لتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على تحليل مجموعة من النسب المالية لتقييم كفاءة أداء النظام المصرفي ومنها مؤشر إجمالي النقدي ويعطى بالعلاقة الإجمالي النقدي = GDP / M_2 ، نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الودائع. ونسبة التعامل المصرفي وتحسب بالعلاقة إجمالي الودائع المصرفية / $GDP * 100$. إضافة لذلك فقد استخدمت الدراسة مؤشرات أخرى مثل تطور الائتمان، وتطور الودائع المصرفية. ودرست أثر الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي إلى القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي. أظهرت نتائج الدراسة أن الائتمان المقدم من قبل المصارف العراقية إلى القطاع الخاص في تصاعد مستمر، كما بينت أن مؤشر الودائع المصرفية هو الآخر شهد تطوراً واضحاً خلال سنوات الدراسة. وإن الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى مستويات مرتفعة. كما بينت أن الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي للقطاع الخاص ذو أثر إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي.

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Adam, 2014) بعنوان: Evaluating the Financial Performance of Banks Using

Financial Ratios- A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance (تقييم الأداء)

المالي للمصارف باستخدام النسب المالية- دراسة حالة مصرف أربيل للاستثمار والتمويل)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأداء المالي لمصرف أربيل للاستثمار والتمويل في إقليم كردستان العراق للفترة 2009-2013 وذلك باستخدام تحليل النسب المالية. لتحقيق هدف الدراسة تم جمع البيانات من القوائم المالية للمصرف المدروس. تم التعبير عن المتغير التابع بالنسب التالية: معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الودائع، في حين تم التعبير عن المتغيرات المستقلة بإدارة الأصول، والكفاءة التشغيلية. وقد تم حساب مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة. أظهرت النتائج أن معدل العائد على حقوق المساهمين يرتبط بعلاقة سلبية مع حجم المصرف، وإن معدل العائد على الأصول يرتبط بعلاقة سلبية مع الكفاءة التشغيلية. كما بينت النتائج أن دخل المصرف من الفوائد كان له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية في حجم المصرف، ويرتبط بعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية مع الكفاءة التشغيلية.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح أنها ركزت إما على جانب الدور التمويلي للمصارف التجارية أو ركزت على تقييم أداء المصارف التجارية. إلا أن أياً منها لم يتناول جانب تقييم الأداء وربطه بالقدرة على التمويل. وبالتالي يعتبر تناول هذه الدراسة لجانب تقييم الأداء وربطه بالقدرة على تمويل المشاريع الاستثمارية أبرز ما يميزها عن سابقتها، كما أن هذه الدراسة تتناول البيئة السورية وتحاول أن تنتبأ بمدى قدرة المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية على تمويل المشاريع الاستثمارية في المرحلة التي تلي الحرب. بمعنى أن هذه الدراسة التحليلية تقدم تصوراً لما يمكن أن تسهم به المصارف المدروسة في تمويل مشاريع إعادة الإعمار في سورية .

3- مشكلة البحث

إن تحدي إعادة إعمار ما دمرته الحرب على سورية يأتي في قائمة أولويات المرحلة المقبلة التي ستلي الحرب، حيث قدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا" التابعة للأمم المتحدة تكلفة إعادة إعمار البنية التحتية في سورية ب 400 مليار دولار. وبالتالي تتمحور مشكلة البحث بالتساؤل الرئيسي الآتي: كيف يمكن تأمين هذا الحجم الهائل من التمويل؟ وهل يمكن للمصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية أن تسهم في تمويل المشاريع الاستثمارية في هذه المرحلة سيما في ظل تزايد حجم المخاطر التي يواجهها هذا القطاع.

4- أهمية البحث

تتمحور الأهمية النظرية لهذا البحث من كونه يسלט الضوء على الأداء المالي للمصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، بما يمكن من معرفة مواطن قوتها وضعفها؛ ومن ثم التعرف على إمكانية مساهمتها في تمويل مشاريع الاستثمارية في مرحلة إعادة الإعمار .

بالنسبة للأهمية العملية تتجلى بالنتائج التي سيخرج بها هذا البحث، والتي يمكن أن تساعد صناع القرار في سورية على تحويل نقاط القوة لهذه المصارف إلى فرص يمكن توظيفها في تمويل مشاريع استثمارية تنموية.

5- أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- دراسة عدد من مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية كالملاءة المالية، السيولة، الربحية.
- التعرف على مدى إمكانية مساهمة المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية في تمويل المشاريع الاستثمارية في مرحلة إعادة الإعمار في سورية.

6- منهجية البحث

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية والبالغ عددها 11 مصرفاً.

الجدول رقم (1): المصارف التَّجَارِيَّة التَّقْلِيدِيَّة الخاصَّة العاملة في سورية

رأس المال	تاريخ العمل	تاريخ التأسيس	المصرف
5,250,000,000	6/6/2004	14/12/2003	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
4,000,000,000	6/1/2004	29/12/2003	بنك سورية والمهجر
5,000,000,000	4/1/2004	29/12/2003	بنك بيمو السعودي الفرنسي
5,050,000,000	2/1/2006	24/03/2005	البنك العربي - سورية
5,724,500,000	28/9/2005	30/08/2005	بنك عودة سورية
6,120,000,000	5/12/2005	20/10/2005	بنك بيبيلوس - سورية
10,000,000,000	13/6/2007	21/11/2006	بنك سورية والخليج
3,000,000,000	28/11/2008	28/05/2008	بنك الأردن سورية
5,250,000,000	15/1/2009	13/07/2008	فرنسبنك سورية
2,500,000,000	3/5/2009	22/12/2008	بنك الشرق
15,000,000,000	15/11/2009	30/9/2009	بنك قطر الوطني - سورية

المصدر من إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات القوائم المالية للمصارف المدروسة

طرق جمع البيانات:

تم جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة بالاعتماد على القوائم المالية والتقارير السنوية للمصارف المدروسة وذلك للفترة من 2009 حتى عام نهاية عام 2017.

أدوات الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة تحليل النسب المالية، حيث تم حساب عدد من النسب المالية مثل نسبة كفاية رأس المال لقياس الملاءة المالية، والنسب التي تقيس سيولة القطاع المصرفي الخاص مثل الرصيد النقدي، نسبة التوظيف، وأخيراً النسب التي تقيس الربحية مثل معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول.

الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم الاستثمار وأنواعه

الاستثمار هو تكوين رأس مال عيني جديد يتمثل بزيادة الطاقة الإنتاجية أو الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للاقتصاد القومي من منظور الاقتصاد الكلي أو للفرد والشركة من منظور الاقتصاد الجزئي. وهذا يعني أنه لا بد وأن يترتب على الاستثمار إضافة حقيقية إلى رأس مال المجتمع أو الاقتصاد القومي أو رأس مال الفرد أو الشركة (العبيدي، 2012، 12).

أنواع الاستثمارات:

يمكن تصنيف الاستثمارات وفقاً للهدف من الاستثمار ووفقاً لطبيعتها، ووفقاً لنوع الأصل وفيما يأتي توضيح ذلك.

■ تصنيف الاستثمارات من حيث الهدف: يميز بين أربعة مجموعات رئيسية وهي (الميداني، 2015، 351-352):

1. استثمارات استبدالية: ويقصد بها إحلال استثمارات جديدة بدلاً من الاستثمارات القديمة أي شراء أصول جديدة بدلاً من القديمة من أجل الاحتفاظ بالطاقة الإنتاجية أو تحسين الكفاءة الإنتاجية.
2. استثمارات توسعية: وهي الاستثمارات التي تساعد على زيادة القدرة الإنتاجية للمنشأة مثل إضافة خطوط إنتاج وآلات جديدة لتوسيع الطاقة الإنتاجية بهدف تلبية الطلب المتزايد في السوق.

3. الاستثمارات الابتكارية: ومن أمثلة هذه الاستثمارات تقديم سلعة جديدة، تحسين نوعية الإنتاج الحالي، .. من أجل زيادة القدرة التنافسية للمنشأة وزيادة أرباحها.

▪ تصنيف الاستثمارات من حيث الطبيعة: ونميز بين الأنواع الآتية (مكي، 1997، 16):

1. الاستثمارات الصناعية: هي الاستثمارات التي تخصص لمشاريع صناعية يغلب عليها الطابع الصناعي في مختلف فروعها التحويلية، والإنتاجية وتتميز هذه الاستثمارات بتوفر رؤوس أموال ضخمة، وكفاءات تشغيلية ماهرة ومتخصصة.

2. الاستثمارات الزراعية: هي استثمارات تختص في المجال الزراعي الذي يحتل دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد النامية ولا تقتصر أهداف هذا النوع من الاستثمارات على الربحية وإنما أيضاً تحقيق المصلحة العامة كمشاريع الدعم الفلاحي والاستثمارات في القطاع الزراعي.

3. الاستثمارات العقارية والسياحية: تشمل كل ما يتعلق بعمليات البناء والتعمير والتوسع وتطوير المرافق العامة والاستثمار السياحي الذي يلقى اهتماماً من قبل الدول لأنه مصدر رئيسي للعملة الأجنبية وزيادة تدفق رؤوس الأموال، فهذا النوع من الاستثمار يسمح بإنشاء مشاريع سياحية وفنادق ومرافق عمومية وخاصة حسب إمكانيات الدولة في المجال السياحي وما تملكه من ثروات سياحية.

4. الاستثمار في المجال الخدمي: يهتم هذا النوع من الاستثمار بالمصالح الاجتماعية للأفراد ويضفي نوع من الخدمات للقطاعات التي تعاني عجز في الخدمات الاجتماعية كقطاع الصحة.

▪ تصنيف الاستثمارات وفقاً لنوع الأصل: ونميز بين النوعين الآتيين (مفلح، 11، 2019)

1. الاستثمارات الحقيقية: وتشمل الأصول الحقيقية ذات الكيان المادي الملموس كالعقارات والذهب وتتمتع بدرجة أمان عالية إلا أن سيولتها منخفضة.

2. الاستثمارات المالية: وهي تضم الأصول المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع أو غير ذلك.

ثانياً: أهداف الاستثمار

يحقق الاستثمار الأهداف التالية (غيا، 2019، 56-57):

- زيادة الإنتاج السلعي أو الخدمي الذي يمكن تسويقه بفاعلية.
- الحد من البطالة وذلك من خلال خلق فرص توظيف للقوى العاملة ورأس المال.
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفء لعوامل الإنتاج وبشكل أساسي المواد الخام والطاقة.
- الحد من الواردات وزيادة قدرة الدولة على التصدير وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات، وكذلك استخدام المواد الخام والطاقة بكفاءة عالية.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.
- تحقيق عائد مناسب للمستثمر يساعده على الاستمرار في مشروعه.
- الحفاظ على قيمة الأصول الحقيقية من خلال اختيار البديل الاستثماري الذي يحقق أكبر عائد وأقل درجة مخاطرة.

ثالثاً: مصادر تمويل الاستثمار

لا يمكن لأي مشروع استثماري أن يتحقق في ظل غياب التمويل الذي يعد الشريان الرئيسي لعملية بناء الطاقة الإنتاجية. ويمكن التمييز بين نوعين من مصادر التمويل وهما: مصادر التمويل قصيرة الأجل، ومصادر التمويل طويلة الأجل.

▪ مصادر التمويل قصيرة الأجل: تتمثل بالائتمان التجاري، والائتمان المصرفي.

- الائتمان التجاري: وهو التمويل الذي تحصل عليه المنشأة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تستخدمها في العملية الإنتاجية.

- الائتمان المصرفي: وهو القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المنشأة من المصارف. وتعتبر المصارف التجارية وشركات الأموال من أقدم الشركات المالية المتخصصة في مجال توفير الأموال على شكل ائتمان قصير الأجل للمشاريع المختلفة لسد حاجاتها من الأموال وتمويل عملياتها التجارية المختلفة (السراي، 1997، 262).
- مصادر التمويل طويلة الأجل: وتنقسم إلى مصادر تمويل ذاتية ومصادر تمويل خارجية.
- مصادر التمويل الذاتية: وهي تتمثل بالأرباح المحتجزة التي تحتفظ بها المنشأة بغرض تمويل المشاريع المستقبلية، ومخصصات الاستهلاك.
- مصادر التمويل الخارجية: وتضم إصدار أسهم عادية، إصدار أسهم ممتازة، إصدار سندات، الاقتراض طويل الأجل.

خامساً: مفهوم إعادة الإعمار

عرفت الأمم المتحدة إعادة الإعمار على أنها عملية بذل جهود شاملة لتحديد ودعم الهياكل التي من شأنها توطيد السلام ودفع الشعور بالثقة والرفاهية بين الناس من خلال اتفاقات إنهاء الحروب، وقد تشمل هذه العملية نزع سلاح الأطراف المتحاربة سابقاً واستعادة النظام وإعادة اللاجئين والدعم في مجال التدريب لموظفي الأمن ومراقبة الانتخابات وحماية حقوق الإنسان وإصلاح وتعزيز المؤسسات الحكومية وتعزيز المشاركة في العملية السياسية من طرف الفواعل السلمية وغير الرسمية في الدولة (زغيب، 2012، 27).

إن عملية إعادة الإعمار هي نتاج لحدوث كارثة تحصل في مكان وزمان ما تؤدي إلى أضرار مادية ومعنوية، تظهر الحاجة إلى تلافي هذه الأضرار والوقاية منها من خلال تعديها للعودة بها إلى شكلها قبل الكارثة التي قد تكون كارثة طبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات، أو كارثة من صنع الإنسان كالحروب، أعمال الشغب... الخ (أديب النجم، 2019، 408).

سادساً: متطلبات الاستثمار في مرحلة إعادة الإعمار

أدت الحرب المفروضة على سورية إلى انخفاض الاستثمارات نتيجة العجز في الموازنة العامة للدولة، والذي تسبب به تدهور قطاع النفط والطاقة الذي يعتبر المصدر الرئيسي لإيرادات الموازنة العامة، حيث تراجع إنتاج النفط من 386000 برميل يومياً عام 2010 إلى 28000 برميل يومياً عام 2013 (Escwa, 2016). أمام هذه التحديات المفروضة على الاقتصاد السوري فإن مرحلة إعادة الإعمار تتطلب دخول الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من الموارد والإمكانات المتاحة التي تملكها سورية، ولابد في هذه المرحلة من إعطاء الأولوية للمشروعات التي تحقق التنمية المستدامة كمشاريع تطوير البنية التحتية لتلبية الاحتياجات الصناعية والإنتاجية، ولذلك يجب تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الخارجي. كما لابد من تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقديم كافة أشكال الدعم لها من أجل زيادة مساهمتها في الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة، وتشجيع رؤوس الأموال للمغتربين السوريين للعودة إلى الوطن وإقامة مشاريع استثمارية وطنية.

8-النتائج والمناقشة:

أولاً: مؤشرات تطور القطاع المصرفي الخاص في سورية

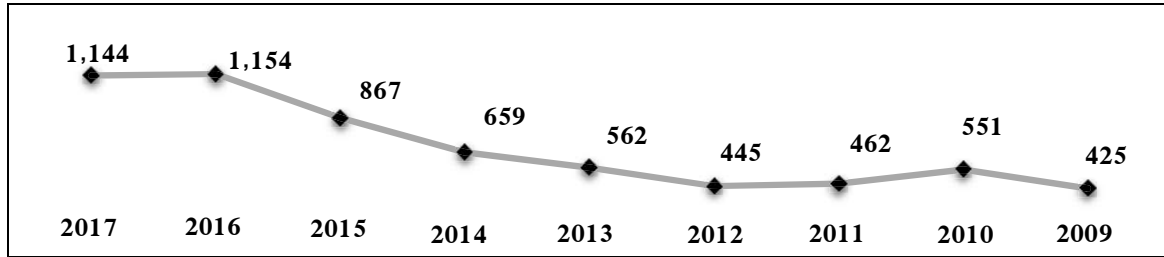
يوجد العديد من المؤشرات التي تقيس تطور القطاع المصرفي الخاص في سورية مثل تطور إجمالي الموجودات، تطور الودائع المصرفية، تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة.

■ مؤشر تطور إجمالي الموجودات

نمت موجودات المصارف بشكل كبير بين عامي 2009 و2010، حيث تجاوز إجمالي الموجودات 431 مليار ليرة سورية نهاية عام 2009، ثم ارتفعت إلى 551 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2010، ويعود السبب إلى دخول مصارف جديدة سوق العمل (فرنسبنك سورية في عام 2009، بنك الشرق وبنك قطر في النصف الثاني من عام 2009).

وفي العام 2011 بدأت موجودات المصارف بالانخفاض لتصل إلى 462 مليار ليرة سورية، واستمرت بالانخفاض حتى وصلت إلى 445 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2012، حيث بلغت نسبة التراجع 19.23% عما كانت عليه في العام 2010. يعود السبب في ذلك إلى الأزمة التي تعرضت لها البلاد منذ مطلع آذار 2011، حيث سارع العملاء إلى سحب ودائعهم الأمر الذي ساهم في انخفاض أهم مصادر تمويل هذه المصارف وحدّ من قدرتها على الدخول في مشاريع وتوظيفات جديدة.

ثم شهدت الفترة منذ عام 2013 وحتى نهاية 2016 نمواً إجمالي الموجودات لدى جميع المصارف، وذلك بسبب التحسن الاقتصادي والاستقرار النسبي في سورية، الذي ساهم في إعادة ثقة العملاء بالمصارف وشجعهم على إيداع أموالهم. وهذا بدوره مكن المصارف من زيادة حجم القروض الممنوحة والدخول في مشاريع واستثمارات جديدة. والشكل الآتي يبين تطوّر إجمالي موجودات المصارف التجاريّة الخاصّة العاملة في سورية بمليارات الليرات السورية خلال الفترة 2009-2017.

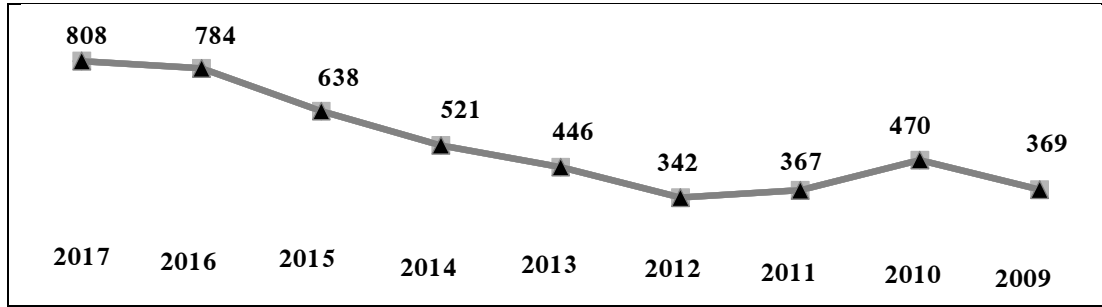


الشكل رقم (1): تطوّر إجمالي الموجودات للمصارف التجاريّة الخاصّة خلال الفترة 2009-2017

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات القوائم المالية للمصارف المدروسة

■ مؤشر تطوّر الودائع المصرفية

ارتفع حجم ودائع المصارف بشكل ملحوظ خلال الفترة 2009 – 2010، حيث تجاوز هذا الحجم 369 مليار ليرة سورية في نهاية العام 2009، ثم واصل ارتفاعه ليسجل 470 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2010. ولكن شهد هذا الحجم تراجعاً واضحاً في العام 2011، وواصل هذا الحجم تراجعه ليصل إلى ذروته في العام 2012، حيث بلغت نسبة التراجع 22% في العام 2012 مقارنة بما كانت عليه عام 2010. ويعزى السبب في ذلك تهافت العملاء لسحب ودائعهم من المصارف مع بداية الأزمة في سورية وذلك بسبب خوفهم من المجهول. ولكن في نهاية العام 2013 شهدت هذه الإيداعات تحسناً ملحوظاً، وذلك بعد عودة الاستقرار السياسي وعودة الثقة بالقطاع المصرفي، واستمر حجم الودائع بالارتفاع، حيث وصل في العام 2017 إلى 808 مليار ليرة سورية، بعد أن كان 784 مليار ليرة سورية عام 2016. أي أن حجم الودائع ارتفع في العام 2017 بنسبة 3% مقارنة بالعام السابق. وقد استحوذ بنك بيمو السعودي الفرنسي على أكبر حصة سوقية في العام 2017 بودائع بلغت 204.4 مليار ليرة سورية، وقد جاء بنك سورية والمهجر في المرتبة الثانية، حيث استطاع استقطاب ودائع بلغت 148.5 مليار ليرة سورية، أما المصرف الدولي للتجارة والتمويل فقد جاء في المرتبة الثالثة وبحجم ودائع بلغ 103.7 مليار ليرة سورية. يبين الشكل رقم (2) تطوّر إجمالي ودائع المصارف المدروسة بمليارات الليرات السورية خلال الفترة 2009-2017.

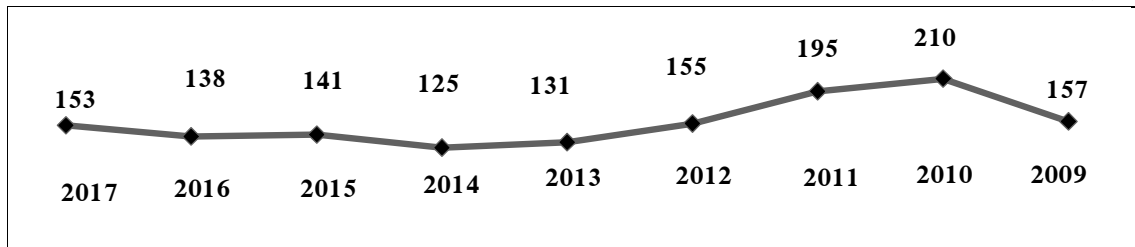


الشكل رقم (2): تطوّر إجمالي ودائع المصارف التجاريّة الخاصّة خلال الفترة 2017-2009

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات القوائم المالية للمصارف المدروسة

■ مؤشر تطور صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

ارتفع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصارف التجارية التقليدية الخاصة من 157 مليار ليرة سورية في العام 2009 إلى 210 مليار ليرة سورية في العام 2010. وقد شهدت الفترة 2011-2014 انخفاضاً حاداً في حجم هذه التسهيلات، حيث سجلت في عام 2104 تراجعاً بلغت نسبته 68% مقارنة بالعام 2010. حيث تشدّدت معظم المصارف في منح القروض نتيجة الأوضاع الاقتصادية، إغلاق عدد كبير من فروع المصارف في عدد من المدن والمحافظات، إضافة إلى السرقة والتخريب للعديد من فروع المصارف. ويلاحظ نمو حجم هذه التسهيلات عام 2015 وحتى نهاية 2017. وقد احتل بنك بيمو السعودي المرتبة الأولى من حيث حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة في السوق المصرفي لعام 2017، حيث وصل صافي تسهيلات الائتمانية المباشرة إلى أكثر من 42 مليار ليرة سورية، جاء بعده فرنسبنك الذي قدم تسهيلات بلغت ما يزيد على 21 مليار ليرة سورية، تلاه المصرف الدولي للتجارة والتمويل، حيث قدم صافي تسهيلات ائتمانية مباشرة تجاوزت 16 مليار ليرة سورية، ومن ثم بنك بيبيلوس الذي وصل حجم صافي تسهيلات الائتمانية المباشرة إلى 14 مليار ليرة سورية. ويعود السبب في ذلك إلى عودة المصارف إلى منح القروض نتيجة التحسن النسبي في بعض القطاعات الاقتصادية. يبين الشكل رقم (3) تطور صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بمليارات الليرات السورية للمصارف المدروسة خلال الفترة 2009-2017.



الشكل رقم (3) تطور صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الفترة 2017- 2009

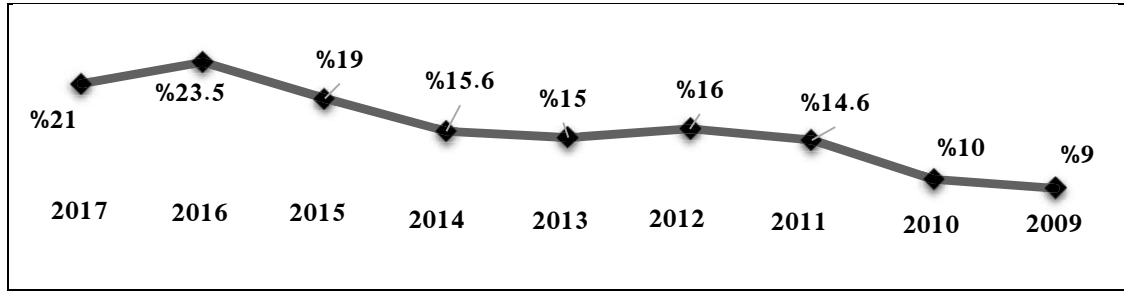
المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات القوائم المالية للمصارف المدروسة

ثانياً: تحليل مؤشرات الأداء المالي : تم تحليل عدد من مؤشرات الأداء المالي للمصارف المدروسة كنسبة كفاية رأس المال للتعرف على مدى ملاءمتها المالية، نسبة الرصيد النقدي ونسبة التوظيف للتعرف على سيولتها، معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية للتعرف على ربحيتها.

■ تحليل الملاءمة المالية : تشير الملاءمة المالية إلى قدرة المصرف على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث

مستقبلاً، وكلّما انخفض احتمال إفسار المصرف ارتفعت درجة ملاءمته المالية. تعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءمة المصرف. يقاس معدل كفاية رأس المال عن طريق قسمة إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الأصول (Menicucci, 2016, 413).

بينت نتائج حساب نسبة كفاية رأس المال أن المصارف المدروسة قد احتفظت بنسب عالية من كفاية رأس المال وذلك بهدف تقليل درجة المخاطر وامتصاص أي خسائر تشغيلية لضمان الوفاء بمتطلبات رأس المال المطلوبة. فقد تجاوزت هذه النسبة في جميع سنوات الدراسة الحدود المطلوبة وفق قرارات مصرف سورية المركزي ومتطلبات اتفاقية بازل II وهي 8%. فقد ارتفعت هذه النسبة من 9% عام 2009 إلى 16% نهاية عام 2012. يمكن تفسير هذا الارتفاع نتيجة دخول مصارف جديدة مثل بنك قطر وفرنسبنك، إلى جانب تسجيل بند الأرباح (الخسائر) المدورة غير المحققة زيادات كبيرة لا سيما في العام 2012 الناجمة عن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي المكون لمركز القطع البنوي مع نهاية العام 2012. إلا أن هذه النسبة قد سجلت انخفاضاً طفيفاً بين عامي 2013 و2014، حيث بلغت 15.6% نهاية عام 2014. وفي العام 2016 سجلت هذه النسبة ارتفاعاً جديداً، حيث وصلت إلى 23.5%، ومن ثم انخفضت إلى 21% في نهاية عام 2017. يبين الشكل رقم (5) متوسط معدل كفاية رأس المال في المصارف المدروسة خلال الفترة 2009 حتى 2017.



الشكل رقم (5): متوسط معدل كفاية رأس المال خلال الفترة 2009 - 2017.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للمصارف التجارية الخاصة.

■ **تحليل السيولة:** عرف مجلس النقد والتسليف السوري السيولة المصرفية على أنها: "مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات، وتمويل الزيادة في جانب الموجودات، دون الاضطرار إلى تسيل موجوداته بأسعار غير عادلة، أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية". تتجلى أهمية السيولة في المصارف من خلال تعزيز قوة ومكانة المصرف في السوق المالي وذلك من خلال قدرته على الوفاء بكافة التزاماته في أوقاتها المحددة ودون أي تأخير، كسب ثقة زبائن المصرف من مودعين ومقرضين وذلك من خلال اقتناعهم بقدرة المصرف على تلبية طلباتهم في أي وقت كان، كما تتضح أهمية السيولة من تجنب لجوء المصرف إلى تسيل بعض من أصوله الثابتة وما يترتب عليه من خسائر، وتجنب دفع كلفة أعلى للأموال وخاصة في أوقات الأزمات، وتجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي (ضاهر والخنيسة، 2015، 340).

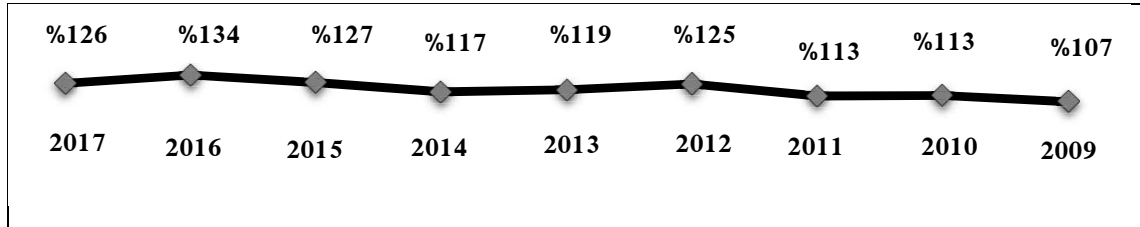
- **نسبة الرصيد النقدي:** تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى المصرف المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. على كل مصرف أن يحتفظ في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% ولا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20% (درغام وآخرون، 2016، 109). ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى المصرف المركزي} + \text{النقد في الصندوق} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}^1} \times 100$$

¹ يقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية).

وتبيّن المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إنّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

ولدى حساب متوسط نسبة الرصيد النقدي لدى المصارف المدروسة خلال الفترة 2009-2017 تبين أن هذه المصارف تحتفظ بنسب عالية من السيولة، فقد بلغ وسطي نسبة السيولة النقدية في العام 2009 ما يقارب 107%، وارتفعت هذه النسبة بشكل ملحوظ في معظم سنوات الدراسة. وقد بلغ أعلى مستوى لهذه النسبة في العام 2016، حيث وصلت إلى 134%. ويمكن تفسير هذا الارتفاع للسيولة بتراجع حجم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل هذه المصارف خلال فترة الأزمة، ففي فترات الأزمات تتجه المصارف عادة نحو تخفيض الاستثمار والمحافظة على درجات أمان عالية من خلال إيداع الأموال في مؤسسات الدولة وفي المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. يبين الشكل رقم (6) متوسط نسبة الرصيد النقدي في المصارف المدروسة للفترة 2009-2017.



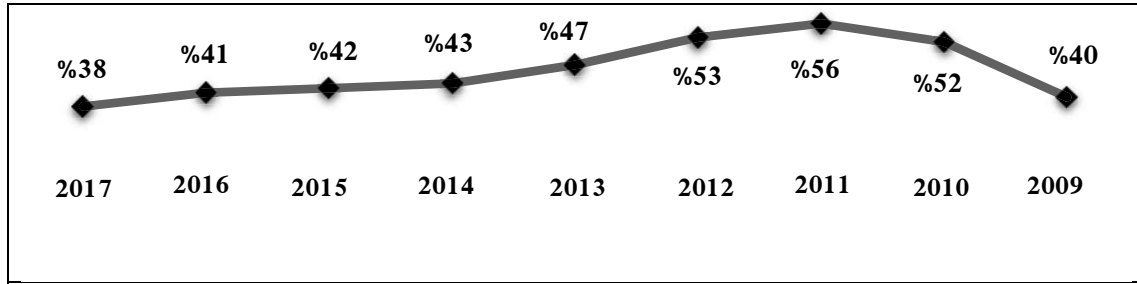
الشكل رقم (6): متوسط نسبة الرصيد النقدي للفترة 2009-2017

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للمصارف التجارية الخاصة.

- نسبة التوظيف: تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف لودائعه لتلبية حاجات العملاء من القروض والسلف، وارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّها تُظهر انخفاض السيولة. وتُستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في كما في المعادلة الآتية (الذبحاوي، 2017، 7):

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وقد تبين لدى حساب متوسط نسبة التوظيف لدى المصارف المدروسة خلال الفترة 2009-2017 أن هذه المصارف تحتفظ بنسب عالية من السيولة، حيث لم يتجاوز وسطي هذه النسبة في الأعوام التي سبقت الأزمة الاقتصادية في سورية في أفضل حالاته 56%، وهي نسبة متدنية جداً مقارنة مع النسب المتعارف عليها في المصارف والتي قد تصل إلى 80 أو 90%. هذا يشير إلى أن المصارف المدروسة كانت تمتلك ودائع كبيرة لا تتناسب مع حجم القروض الممنوحة، أي لدى هذه المصارف ودائع معطلة لا يتم توظيفها. وفي مرحلة الأزمة ازداد الوضع سوءاً، حيث سجل وسطي هذه النسبة تراجعاً ملحوظاً، فقد بلغ خلال الأعوام 2013-2017 على التوالي (47%، 43%، 42%، 41%، 38%)، ويعزى السبب الرئيسي إلى تراجع الاستثمارات والتوظيفات المصرفية بنسبة كبيرة نتيجة الظروف التي يمر بها الاقتصاد في ظل الأزمة. يبين الشكل رقم (7) متوسط نسبة التوظيف في المصارف المدروسة للفترة 2009-2017.



الشكل رقم (7): متوسط نسبة التوظيف للفترة 2009 – 2017.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للمصارف التجارية الخاصة.

■ تحليل الربحية

تعتبر الربحية عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف وبين الاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح خلال فترة زمنية معينة، وهي إحدى مؤشرات الأداء التي تقيس مدى قدرة الإدارة وكفاءتها في الحصول على الربح من خلال الموارد والاستثمارات المتاحة (Greuning and Baratanovic, 2003, 81).

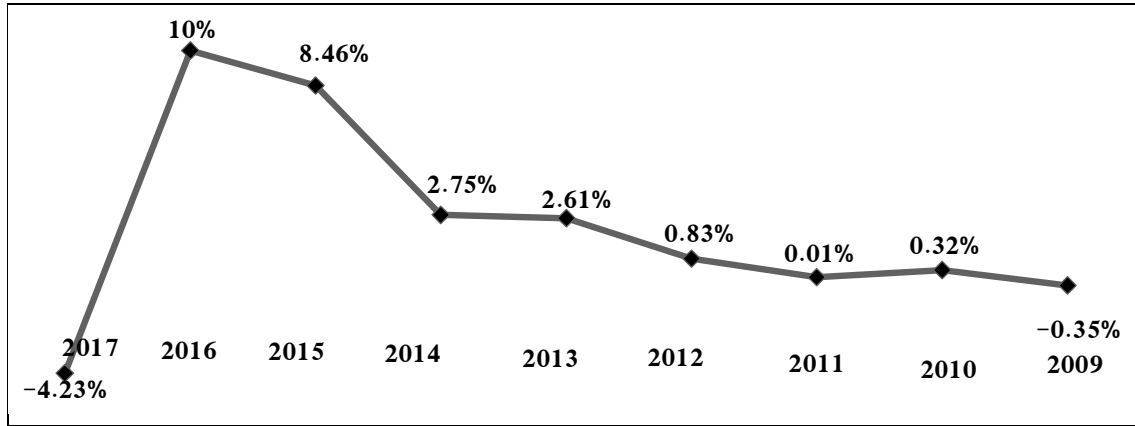
والربحية تعد هدفاً أساسياً تسعى المصارف لتحقيقه من أجل ضمان بقائها واستمراريتها، وزيادة قدرتها التنافسية، وتحسين مستوى ملاءمتها المالية، وهي مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف، ومؤشر مهم لقياس كفاءة الإدارة في استخدام مواردها الاستخدام الأمثل. كما أنها تحفز رجال الأعمال على الاستثمار وتوظيف الموارد في المصرف (ضاهر وقره فلاح، 2017، 385). ومن أبرز النسب التي تستخدم لقياس الربحية في المصارف معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

- معدل العائد على الأصول (ROA):

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على توليد الأرباح من الموجودات، وتشير إلى كيفية إدارة أصوله بشكل فعال لتوليد العوائد. وتحسب من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الأصول ويعبر عنها من خلال المعادلة التالية (Adeusi *et al.*, 2014):

$$\text{معدل العائد على الأصول (\%)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وقد سجل متوسط معدل العائد على الأصول للمصارف المدروسة انخفاضاً واضحاً في معظم سنوات الدراسة. ففي العام 2009 بلغ هذا المعدل (0.35%)، ثم انخفض هذا المعدل في العام 2010 ليصل إلى 0.32% وهي أيضاً نسبة منخفضة جداً. وقد بقي هذا المعدل منخفضاً حتى نهاية العام 2014، إلا أنه في العام 2015 شهد ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغ 8.46% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالنسب التي تم تسجيلها في السنوات السابقة وهذا يعود إلى الأرباح غير التشغيلية التي حققتها معظم هذه المصارف والمتمثلة في إعادة تقييم مركز القطع البنوي. يبين الشكل رقم (8) تطور متوسط معدل العائد على الأصول للمصارف المدروسة خلال الفترة 2009 – 2017.



الشكل رقم (8): متوسط معدل العائد على الأصول للفترة 2009-2017

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للمصارف التجارية الخاصة.

- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):** تشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال المساهمين، وهي تستخدم لقياس معدل الربح الذي يحصل عليه المستثمرون لقاء استثماراتهم، ويتم حسابها من خلال المعادلة التالية (Boahene *et al.*, 2012, 9):

$$\text{معدل العائد على حق الملكية (\%)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

وقد تفاوت متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف المدروسة خلال فترة الدراسة، فقد بلغ هذا المتوسط للأعوام 2009، 2010، 2011 على التوالي (4.17%، 4.81%، 6.43%). وقد تبين أنه في العام 2009 حقق كلاً من بنك الأردن، فرنسبنك، بنك الشرق، وبنك قطر معدلات عائد سالبة على حقوق الملكية بخلاف باقي المصارف المدروسة. ولدى تدقيق بيانات هذه المصارف اتضح أن إجمالي مصاريفها التشغيلية قد تفوق على إجمالي الدخل التشغيلي بشكل كبير. وفي العام 2010 أيضاً حقق عدداً من المصارف معدلات سالبة مثل بنك سورية والخليج وبنك قطر ويعود السبب في ذلك إلى قيام هذه المصارف بزيادة رأس المال خلال هذا العام.

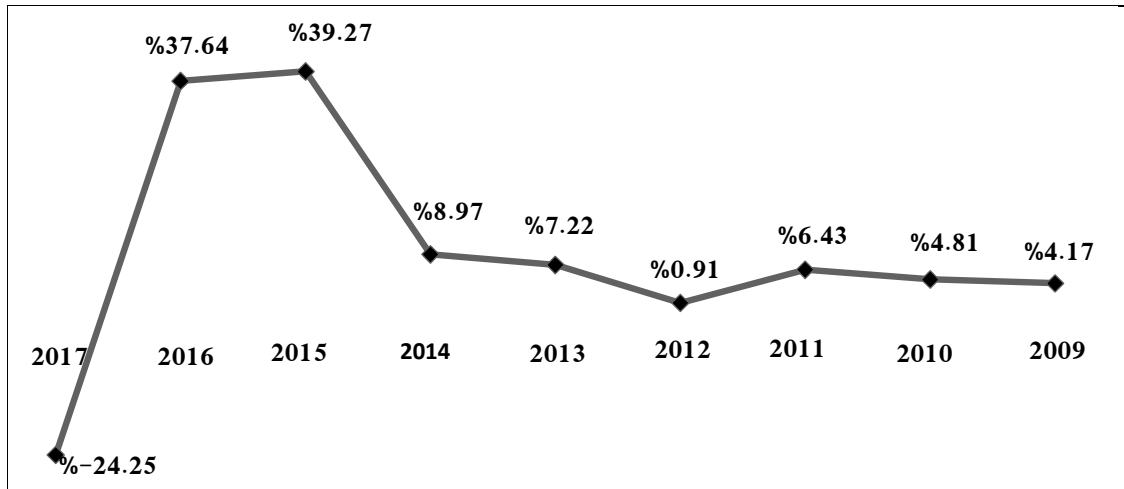
وقد سجل هذا المعدل تراجعاً واضحاً في نهاية عام 2012، حيث ظهرت الانعكاسات المباشرة للأزمة السورية على عمل هذه المصارف، فقد بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف المدروسة في هذا العام 0.91%. حيث تبين أن عدداً من المصارف المدروسة مثل بنك بيبيلوس، سورية والخليج، بنك الأردن، البنك العربي قد حقق معدلات سالبة للعائد على حقوق الملكية. والأسباب الكامنة وراء هذه العوائد السالبة الخسائر المتراكمة والنتيجة عن انخفاض صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة.

وقد حقق متوسط معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف المدروسة في العام 2013 ارتفاعاً واضحاً، حيث بلغ 7.22%. ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالأرباح المتراكمة غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي، فقد شهد الدولار في هذا العام ارتفاعاً كبيراً أمام نظيره الليرة السورية.

وقد وصل وسطي هذا المعدل ذروته في نهاية عامي 2015، 2016 حيث سجل على التوالي 39.27%، 37.64% ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أرباح مراكز القطع البنوي لهذه المصارف من جهة وإلى الأرباح الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية لديها.

فلو أخذنا مثلاً بسيطاً وليكن بنك الأردن الذي سجل في العام 2016 معدل عائد على حقوق الملكية بلغ 48% وهو معدل جداً مرتفع. لو استبعدنا الأرباح الناتجة عن تقييم مراكز القطع البنوي لأصبح معدل العائد على حقوق الملكية 1.25%، وهو منخفض جداً.

وقد سجل وسطي هذا المعدل في العام 2017 تراجعاً حاداً، حيث بلغت قيمته (24.25%). ويمكن تفسير السبب بتحسين قيمة الليرة السورية. فقد تحولت الأرباح التشغيلية للمصارف إلى خسارة بعد إضافة الخسارة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي نتيجة تحسن سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي. ويوضح الشكل رقم (9) تطور متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف المدروسة خلال الفترة 2009-2017.



الشكل رقم (9): متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للفترة 2009-2017.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للمصارف التجارية الخاصة.

9-الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

توصلت هذه الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- شهدت السنوات الأولى للحرب على سورية تراجعاً ملحوظاً في كل من (إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع، صافي التسهيلات الائتمانية المباشر). فالخوف من المستقبل المجهول دفع عدد كبير من العملاء إلى سحب وداائعهم من المصارف، الأمر الذي انعكس سلباً على قدرة هذه المصارف على تقديم التسهيلات الائتمانية وأدى إلى تراجع حاد في موجوداتها. كما ارتفعت نسبة الديون المشكوك في تحصيلها بسبب توقف عدد من العملاء عن السداد، إلى جانب انخفاض كافة أشكال النقد لدى هذه المصارف. ولكن عادت هذه المؤشرات للتحسن بعد أن تحقق نوعاً ما الاستقرار السياسي الذي انعكس بدوره على تحسن الوضع الاقتصادي.
- تتمتع المصارف المدروسة بكفاية رأسمال عالية تفوق النسب المعيارية، وهذا يشير إلى قدرتها على مواجهة التحديات والأزمات، واستيعاب المزيد من الصدمات.
- تحتفظ المصارف المدروسة بمستويات مرتفعة من السيولة تفوق النسب المقررة بكثير، وهذا ما يجعلها تواجه مشاكل كبيرة، حيث يتوجب عليها أن تقوم بسداد الفوائد المدينة لأصحابها في حين أنها لا تحصل على فوائد دائنة تغطي مصاريفها وتحقق لها ربحاً نتيجة انخفاض حجم التوظيفات المصرفية مقارنة بالودائع المحتفظ بها.

- تواجه المصارف المدروسة مشكلة انخفاض الربحية، وإن النسب المرتفعة للربحية التي تم تحقيقها خلال بعض أعوام الأزمة ناتجة عن أرباح غير التشغيلية تتمثل في إعادة تقييم مركز القطع البنوي. فالواقع الفعلي والعملي يشير إلى تحقيق المصارف المدروسة لخسائر فادحة بعد استبعاد أرباح تقييم القطع البنوي.
- بالرغم من أن المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية تحتفظ بمستويات سيولة عالية وتتمتع بكفاية رأس مال جيدة إلا أن إسهامها في تمويل المشاريع الاستثمارية في مرحلة إعادة الإعمار ستكون محدودة، وفيما يلي نورد الأسباب:
- هيكل الودائع لهذه المصارف، حيث تشكل الودائع الجارية نسبة كبيرة من إجمالي الودائع لديها. فلدى العودة إلى القوائم المالية للمصارف المدروسة وجدنا أن الودائع الجارية شكلت من إجمالي الودائع للأعوام 2015، 2016، 2017 النسب التالية على التوالي 44 %، 47%، 48%¹. أي في ظل الهيكل الحالي للودائع لا يمكن للقطاع المصرفي الخاص التوسع في منح الائتمانات طويلة الأجل التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية في مرحلة إعادة الإعمار.
- معدلات الفائدة المرتفعة على القروض والتي وصلت إلى 13% قد تشكل تحد آخر يمكن أن يحول دون مشاركته في تمويل المشاريع الاستثمارية في مرحلة إعادة الإعمار، وذلك لأن ارتفاع معدلات الفائدة يرفع من تكلفة الأموال بالنسبة للمقترضين، ومن ثم لا يشجع الشركات على الاستثمار، كما أنه لا يمكن أن يشكل عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر.
- صعوبة تأمين الضمانات العقارية اللازمة للحصول على قروض، حيث أثرت الحرب بشكل كبير على ضمانات المقترضين خاصة في المناطق التي تعرضت لأعمال الإرهابية التي قامت بها العصابات المسلحة. وهذا يعني لن يتمكن المستثمرون في المناطق والمدن المدمرة والتي ينبغي إعادة إعمارها من الحصول على قروض، الأمر الذي يعيق العملية التنموية في هذه المناطق.
- صعوبة استفادة شريحة واسعة من الخدمات والتسهيلات المصرفية نتيجة انخفاض معدلات الكثافة المصرفية. تحسب الكثافة المصرفية من خلال قسمة عدد الفروع المصرفية على عدد السكان لنفس السنة، وبحساب عدد الفروع لكل 10000 نسمة يمكن معرفة مدى انتشار الخدمة المصرفية. فكلما زاد المؤشر عن الواحد الصحيح دل ذلك على الانتشار الجيد للخدمة المصرفية والعكس صحيح (حمزة، 2015، 94) ففي عام 2017 قدر عدد سكان سورية بـ 18 مليون نسمة و 269 ألف شخص (البنك الدولي، 2020)، وبلغ عدد فروع المصارف الخاصة المدروسة 495 فرع (مصرف سورية المركزي، 2019)، وبالتالي فإن معدل الكثافة المصرفية حوالي 36 ألف. أي كل فرع من فروع القطاع المصرفي الخاص في سورية يخدم حوالي 36 ألف مواطن. وبالتالي يكون مدى الانتشار 0.28% وهي أقل بكثير من الواحد الصحيح أي أن معدل نمو السكان يفوق معدل النمو في الفروع المصرفية. وهذا يدل على أن القطاع المصرفي الخاص في سورية لا ينتشر بالشكل المطلوب الذي يضمن وصول الخدمات والمنتجات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع السوري.

¹ تم حساب نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع من القوائم المالية للمصارف المدروسة للأعوام المذكورة.

ثانياً: التوصيات

يجب العمل على تهيئة الظروف المناسبة وتذليل الصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي الخاص في سورية من أجل تعزيز دوره في عملية التمويل والاستثمار في مرحلة إعادة الإعمار وذلك من خلال:

- اتخاذ الترتيبات الضرورية لتقديم قروض مجمعة Syndicated Loans تشارك فيها مصارف محلية وعربية وأجنبية. يمكن لهذا الإجراء أن يساهم في حل مشكلة محدودية الموارد المتاحة لتمويل المشاريع التنموية التي تحتاج إلى قروض طويلة الأجل.
- الدخول في شراكات مع القطاع العام وذلك عن طريق إنشاء كتلتا مصرفية ضخمة تتولى تقديم التمويل للمشاريع الاستثمارية في مرحلة إعادة الإعمار.
- تقديم الدعم للمصارف المدروسة لكي تتمكن من تقديم قروض بفوائد منخفضة وذلك لتمويل المشاريع الاستثمارية في مرحلة إعادة الإعمار. ويمكن لمصرف سورية المركزي أن يقوم بهذا الدور من خلال إقراض المصارف بفائدة منخفضة لتقوم بدورها بإعادة إقراضها لتمويل المشاريع التنموية في مرحلة إعادة الإعمار. كما يمكن للمصرف المركزي أن يلجأ إلى استخدام الاحتياطي القانوني لتحقيق هذا الهدف، علماً أن هذا الأسلوب معمول به في عدد من الدول منها الأردن ولبنان.
- عدم التشدد في طلب الضمانات العقارية والاعتماد على أساليب مصرفية أخرى تكفل للمصارف مانحة التمويل استرداد القروض الممنوحة ومن هذه الأساليب إعداد دراسات الجدوى للمشاريع المزمع تمويلها بما يمكن من التعرف على التدفقات النقدية التي سيولدها المشروع والتعرف على المخاطر التي يمكن أن يواجهها المشروع.
- تشجيع المصارف المدروسة على افتتاح فروع مصرفية جديدة ولاسيما في المناطق البعيدة التي تعاني من ضعف في شبكات المواصلات وفي المناطق الصناعية التي تنفق إلى هذه الفروع، وذلك لأن جذب الاستثمار لمرحلة إعادة الإعمار يتطلب وجود جهاز مصرفي قوي فروعه منتشرة في جميع المناطق وقادر على تعبئة المدخرات المحلية بمختلف أشكالها (حسابات جارية، توفير، ودائع قصيرة وطويلة الأجل).
- البحث عن فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية جيدة، ليمت توظيف فوائض السيولة لديها في هذه المشاريع بشكل يحقق الأرباح ولا يؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين في الوقت نفسه.
- يمكن استغلال فائض السيولة لدى المصارف المدروسة عن طريق إجبارها على الاكتتاب بحد أدنى في السندات الحكومية وتعد هذه الطريقة أحد أدوات السياسة النقدية وهي مطبقة في العديد من دول العالم. بموجب هذه الأداة يفرض مصرف سورية المركزي على المصارف الاحتفاظ بحجم معين من سندات الحكومة يتناسب مع مجموع الودائع لديها أو يكون على شكل نسبة مئوية من رقم المحفظة الإجمالي من الأوراق المالية للمصرف. ولا يكون للمصرف الحق في تسيل هذه السندات قبل تاريخ استحقاقها وبذلك يمكن لهذه السيولة الفائضة في المصارف أن تساهم في تمويل الإنفاق الحكومي ويمكن للحكومة توظيفها في مشاريع البنى التحتية التي تقتضيها المرحلة المقبلة.
- إشراك المواطنين السوريون في تمويل المشاريع الاستثمارية في مرحلة إعادة الإعمار، خصوصاً وأن حجم التمويل الذي تتطلبه هذه المرحلة كبير جداً ولا يمكن لجهة بمفردها تأمينه. ويكون ذلك من خلال قيام المصرف المركزي بطرح أدوات وسندات خزينة بأسعار فائدة تشجيعية والسماح للمواطنين السوريين الاكتتاب عليها، وهذا الإجراء يمكن أن يساهم في امتصاص السيولة النقدية المتوفرة لدى المواطنين ويساعد الحكومة على توفير التمويل للمشاريع الاستثمارية في المرحلة المقبلة، كما إن هذا الإجراء يمكن أن يساعد على امتصاص السيولة المتوفرة لدى المواطنين وبالتالي يحد من قدرتهم على القيام بأعمال المضاربة بالدولار. سيما في ظل محدودية إمكانية مساهمة القطاع المصرفي الخاص

- في سورية في التمويل والاستثمار فإن تأمين هذا الحجم الهائل من التمويل للمشاريع الاستثمارية يحتاج تضافر جميع الجهود الحكومة، مصارف القطاع الخاص، المواطنين.
- القيام بإصلاحات مصرفية متعددة كالسماح للمصارف بتحديد أسعار الفائدة من شأنه أن يؤدي إلى خلق بيئة مصرفية أكثر تنافسية.

10-المراجع

- 1- أديب النجم، محمد (2019). ما قبل إعادة إعمار مدينة حلب: حالات سابقة، دروس مستفادة، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، 4: (16) 405-429.
- 2- حمزة، حسن كريم (2015). الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 9: (32) 63-103.
- 3- درغام، دريد والغصين، راغب وبركات، أحمد (2016). تحليل سيولة وربحية المصارف الخاصة التقليدية السورية قبل وخلال الأزمة الراهنة في الفترة (2006-2014). مجلة جامعة البعث، 38: (37) 103-132.
- 4- الذبحاوي، حسن كريم والموسوي، نورة عواد عبد العزيز (2017). إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية والأردنية الخاصة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، 14: (4) 1-28.
- 5- السمرائي، عدنان (1997). الإدارة المالية- منهج تحليلي شامل، الجامعة المفتوحة، طرابلس.
- 6- زغيب، أمينة (2012). إستراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب -نموذج إقليم كوسوفو، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية.
- 7- ضاهر، حنان والخنيسة، خليل (2015). أثر السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف " دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 37: (5) 333-351.
- 8- ضاهر، حنان وقره فلاح، فاطمة (2017). أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 39: (1) 375-394.
- 9- غيا، دانيا (2019). قرارات التمويل والاستثمار وأثرها في الربحية والمخاطرة (دراسة تطبيقية على شركات صناعة النسيج في سورية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.
- 10- العبيدي، فاضل محمد (2012). البنية الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن.
- 11- مفلح، هزاع (2019). إدارة الاستثمار والمحافظة الاستثمارية، جامعة حماه، كلية الاقتصاد.
- 12- مكي، علي سعيد عبد الوهاب (1997). تمويل المشروعات في ظل الإسلام "دراسة مقارنة"، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.
- 13- الميداني، محمد أيمن عزت (2015). الإدارة التمويلية في الشركات، الطبعة السابعة، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية.
- 14- نادية، عمران (2015). دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (شبكة الاستغلال)، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.

15- الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، تم الاستدعاء بتاريخ 26-11-2019 على الرابط:

[/https://mail.banquecentrale.gov.sy..](https://mail.banquecentrale.gov.sy..)

16- موقع البنك الدولي، تعداد السكان الإجمالي Syrian Arab Republic، تم الاستدعاء بتاريخ 2020/3/1: على
الرابط: _____

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?fbclid=IwAR342GhWiH8xeUS9B9QuTt0GdA_ypprDRQE6n5rzLs4ttaT9oZgvQdWa-l8&locations=SY&most_recent_year_desc=true

- 1- Adam, M. H. M. (2014). **Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios– A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance**, European Journal of accounting Auditing and Finance Research, Vol. 2, No. 6, pp. 162–177.
- 2- Adeusi, S.; Kolapo, F., Aluko, A. (2014). **Determinants of Commercial Banks' Profitability Panel Evidence from Nigeria**. International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. 2, No. 12, pp. 1–18.
- 3- Boahene, S.; Dasah, J.; Agyei, S. (2012). **Credit Risk and Profitability of Selected Banks in Ghana**. Research Journal of Finance and Accounting, No. 7, pp. 6–15.
- 4- ESCWA (2016). **Syria at Five Years on War**. United Nation.
- 5- Gobat, J.; Kostial, K. (2016). **Syria's Conflict Economy**. IMF Working Paper.
- 6- Greuning, H.; Baratanovic, S. (2003). **Analyzing and Managing Banking Risk a Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk**. (Second Edition). USA: the World Bank.
- 7- Menicucci, E.; Paolucci, G. (2016). **Factors Affecting Bank Profitability in Europe: An Empirical Investigation**. African Journal of Business Management. Vol. 10, No. 17, pp. 410–420.